

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 31 ديسمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5912)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 **توجّه سلبي تاريخي لإيران تجاه الدول العربية**

الإمارات اليوم

03 **رعاية مستمرة لذوي الاحتياجات الخاصة**

تقارير وتحليلات

04 **ماذا عن خطة إيران في سوريا من دون الأسد؟**

05 **البحث عن مخرج سياسي للصراع في أفغانستان**

06 **كيف دمر دونالد ترامب الحزب الجمهوري في عام 2015**

شؤون اقتصادية

07 **أسعار النفط تهبط ما يقرب من 37 دولاراً للبرميل مع نظرة مستقبلية ضعيفة**

من إصدارات المركز

08 **مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية.. «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل»**



توجُّه سلمي تاريخي لإيران تجاه الدول العربية

كثيرة هي المناسبات التي أثبتت فيها إيران، من خلال مواقفها، أن مصالحها لا تتفق بأيِّ حال مع مصالح الدول العربية، وأن الثوابت والمبادئ التي تنطلق منها في تحديد تلك المواقف تختلف كثيراً، بل تتعارض، مع ما تنطلق منه مواقف الدول العربية. وما نراه الآن من تدخُّلات صريحة لإيران في بعض دول المنطقة هو دليل شاخص على ذلك، تماماً كما حدث في السبعينيات من القرن العشرين، عندما احتدم الصراع العربي-الإسرائيلي باندلاع حرب أكتوبر 1973؛ فبدأ الموقف الإيراني معادياً للمصالح العربية، انطلاقاً من موقعها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، والغرب عموماً، آنذاك.

فبينما تضامنت الدول العربية المنتجة للنفط، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، وكلُّ من ليبيا والعراق والجزائر، مع دولتي المواجهة المباشرة مع إسرائيل، وهما جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية، وقطعت إمداداتها النفطية عن الدول الداعمة -بشكل مباشر، أو غير مباشر- لإسرائيل، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا؛ فقد كان الموقف الإيراني مغايراً لذلك تماماً؛ بل إن إيران التي ادَّعت -ولا تزال تدَّعي- أنها تضامنت مع الدول العربية، وأنها شاركتها في قطع الإمدادات النفطية عن الدول الداعمة لإسرائيل، كان موقفها الحقيقي منافياً لذلك تماماً؛ حيث استمر نفيها يتدفَّق إلى تلك الدول من دون توقف. بل إن إيران سعت، آنذاك، إلى توظيف المعطيات الجديدة في سوق النفط لمصلحتها؛ فدعت إلى رفع أسعاره أكثر من مرة، ورفضت مقترحاً كان يطالب بزيادة أسعاره بمقدار 15%، وطلبت رفع نسبة الزيادة إلى 100%، وبمجرد أن بدأت الدول العربية في إجراءات رفع الأسعار وحظر النفط، فقد أعلنت إيران مباشرة أنها مع هذه الدول فيما يخص المسائل التجارية فقط، مثل رفع الأسعار، أما تقليص الإنتاج، وحظر النفط، فهي لن تشارك فيهما أبداً، ورأت أن الأمر لا يخصُّها، بل إنها زادت إنتاجها النفطي إلى نحو ستة ملايين برميل يومياً عام 1974؛ ليلبغ أعلى مستوى له على الإطلاق على مرِّ التاريخ؛ وذلك من أجل ملء الفراغ الذي تركته الإمدادات النفطية العربية بعد تراجعها.

وبهذه السياسة حققت إيران فائدة مزدوجة، باستفادتها من ارتفاع الأسعار، وتوسُّعها في الإنتاج في آن واحد، ومكَّنها ذلك من تحقيق قفزة كبيرة في حجم ناتجها المحلي الإجمالي، وصلت إلى ارتفاعه من 15.8 مليار دولار قبيل حرب أكتوبر 1973 إلى 43.8 مليار دولار عام 1974، وإلى أكثر من 100 مليار دولار عام 1981؛ وقد كان للإيرادات النفطية دور جوهري في هذه الزيادة؛ إذ ارتفعت نسبتها إلى نحو 43% من الناتج الإيراني في ذلك الوقت، مقارنة بنحو 23% فقط في الفترات السابقة. أي أنه في الوقت الذي استخدمت فيه الدول العربية النفط سلاحاً سياسياً للدفاع عن أراضيها وأمنها القومي، وصيانة مصالح شعوبها؛ فإن إيران استخدمت النفط سلاحاً أيضاً، ولكن ضد مصالح الدول العربية وشعوبها. وبرغم كل ادِّعاءات إيران؛ فإن الحقائق دائماً ما تكشف عن زيف حججها الواهية، تماماً كما يحدث الآن من قبلها تجاه بعض الدول العربية. وتعبّر هذه المواقف كلها عن حقيقة أن سياسة إيران تجاه الشعوب العربية لم تتغيَّر، ولن تتغيَّر، برغم كل ما تسوِّقه من حجج وادِّعاءات.

رعاية مستمرة لذوي الاحتياجات الخاصة

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، حيث حرصت على بناء مؤسسات ومراكز الرعاية والتأهيل المتخصصة لهم، وتوفير أحدث الإمكانيات اللازمة لخدمة هذه الفئة من المجتمع، وذلك في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله. وتحرص الإمارات على توفير الاهتمام والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة، مع العمل على أن يتم دمجهم في المجتمع كله، لكي يكونوا نموذجاً فاعلاً ومنتجاً، يساهم في دعم مسيرة التقدم والتطور والنهضة الشاملة التي يشهدها وطنهم، وذلك من منطلق الإيمان بأن ظروف ذوي الاحتياجات الخاصة، لا تقف عائقاً أمام التقدم والإبداع، بل على العكس يمكن أن تتحول إلى طاقة إيجابية متوقدة، إذا وجدت من يرعاها ويشجعها ويضعها على المسار الصحيح. وفي هذا الإطار يأتي إعلان شركة «موانئ أبوظبي» مؤخراً مبادرتها التي تحمل عنوان «الأسبوع البحري»، في إطار ممارستها لدورها المؤسسي وبالتنسيق مع «مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة»، والمتمثلة في إيفاد مجموعة من الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، برفقة ذويهم في رحلة سياحية بحرية، من محطة أبوظبي للسفن السياحية، التي افتتحت مؤخراً في «ميناء زايد» في العاصمة أبوظبي، ليتاح للطلاب التمتع برحلات استكشافية وترفيهية على طول السواحل الخليجية، في مبادرة طيبة ومثمرة من شأنها الإسهام في تحسين حالاتهم النفسية والمعنوية، وبناء شخصياتهم بالشكل السليم، وتمكينهم من الاطلاع على المعالم الطبيعية، واكتساب الخبرات والمعلومات الجغرافية، فضلاً عن البعد الترفيهي المهم للمبادرة، التي تمثل ترجمة عملية لحرص الإمارات على رعاية أعضاء المجتمع كافة بكل ما أوتيت من إمكانيات مادية ومعنوية؛ ليظل نسيج المجتمع الإماراتي موحداً قوياً ومتماسكاً ومتحاباً.

إن مثل هذه الأنشطة تحمل في طياتها العديد من الفوائد والإيجابيات التي تتعدد وتنوع، فعلاوة على كونها تحمل معنى الود والتضامن مع ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرتهم، فهي تحمل رسالة مفادها أنهم أعضاء فاعلون ومنتجون، وأن المجتمع يعطيهم وينتظر منهم العطاء والإنتاج بفاعلية وجد واجتهاد كغيرهم من باقي أعضاء المجتمع. من جانب آخر، تشكل المبادرة نموذجاً لحرص المؤسسات الوطنية على الوفاء بالتزامها في تنمية المجتمعات المحلية التي توجد فيها، لتقوية نسيج المجتمع، ليس في إمارة أبوظبي وحدها، بل في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ ستنتقل السفينة بين أكثر من إمارة مع زيارة بعض المناطق في سلطنة عُمان الشقيقة لتعود مرة أخرى إلى نقطة الانطلاق من أبوظبي.

لقد تعددت مراكز ومؤسسات العناية والرعاية التي تقدم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها على سبيل المثال «مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة»، التي تعد الجهة الرسمية المسؤولة عن جميع الجهات والمراكز الرسمية المعنية بالرعاية الإنسانية في الدولة، إذ إنها تشرف على العديد من مراكز ونوادي رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة فيها، وغيرها العديد من المؤسسات والمراكز والنوادي التي تقدم خدماتها ودعمها إلى هذه الفئة المهمة في المجتمع الإماراتي.

ماذا عن خطة إيران في سوريا من دون الأسد؟

أشارت جويس كرم في مقال لها في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» أن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد أرسل قواته في عام 1987، إلى إحدى الثكنات في بيروت، حيث قتلت هذه القوات سبعة وعشرين من عناصر «حزب الله»، في خطوة تهدف إلى إظهار تفوق النفوذ السوري على الإيراني في لبنان. وبعد مرور ثلاثة عقود تقريباً، حدث العكس تماماً في ظل حكم نجله بشار الأسد، حيث غرقت سوريا في حرب استنزاف أصبحت فيها طهران ذات اليد الطولى.



ومصدر تهديد استراتيجي لإسرائيل. واليوم فإن دور حزب الله هو تغيير قواعد اللعب في المعارك الدائرة في سوريا، وتدل مشاركة عناصر الحزب في معارك القصور، والقلمون والزبداني على تركيز الحزب على طرق الإمداد، وتصميمه بأي ثمن على منع المتمردين من السيطرة عليها. وتظهر هذه التكتيكات البراغمة الباردة لإيران في سوريا وتركيزها على الجوانب العملية من دون التفاصيل وحساب المتغيرات التي لا علاقة لها بنظام الأسد، حيث يقل وجود عناصر «حزب الله» في أقصى الشمال والشرق من سوريا، والتي لا تعتبر مناطق حيوية بالنسبة إلى إيران، كما هو الحال في الساحل والحدود اللبنانية، ويمكن في النهاية التنازل عن تلك المناطق للمتمردين في تسوية مستقبلية. وفي ما يتعلق بالطريق إلى سوريا، فقد منح العراق ما بعد صدام إيران مجالاً جويّاً كافياً وأرضية للتجنيد وحرية الوصول والعمل، برغم تذرر الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية. ومع اعتبارها لابعاً حاسماً في سوريا فإن إيران تحاول تحريك جبهة الجولان مع إسرائيل التي ظلت هادئة منذ 1973. ومن خلال تعزيز الهدفين السابقين فإن إيران ستنجح في تشكيل ما يكفي من الوكلاء الذين ينوبون عنها حال سقوط الأسد، لضمان هيمنتها ومنع نظام معادٍ لها من تولي السلطة في دمشق.

تقول الكاتبة يعتبر بشار حليفاً ثميناً بالنسبة إلى إيران، لكنه حليف يمكن الاستغناء عنه. وقد ساعد مجيئه إلى السلطة في عام 2000، وما تبعه من حرب العراق في عام 2003، وانسحاب القوات السورية من لبنان في عام 2005، في إطلاق العنان ليد إيران في بلاد الشام. وقد حصل حزب الله في عهد والده الراحل على الأسلحة والدعم السياسي اللامحدود بما في ذلك صواريخ بعيدة المدى من طراز «سكود» وزيارة أمين عام الحزب حسن نصر الله دمشق في عام 2010. ولكن في الوقت الذي تسعى فيه إيران منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية إلى المحافظة على الأسد في السلطة منذ 2011 إلا أنها وضعت خطاً منذ المراحل الأولى من الصراع لمرحلة ما بعد سقوط النظام في دمشق. وعلى الرغم من مشاركة إيران في المفاوضات في فيينا بشأن سوريا، فإن استراتيجيتها أغفلت النقاش السياسي، وعملت على خلق وقائع جديدة على الأرض، من أجل الحفاظ على مصالحها. وحددت هذه المصالح ثلاثة أهداف وهي: ضمان توصيل شحنات الأسلحة إلى حزب الله. والحصول على موطنٍ قدم استراتيجي في بلاد الشام في مواجهة إسرائيل. ومنع تشكيل حكومة مستقرة معارضة لإيران في سوريا.

وفي الوقت الذي تحققت فيه هذه الأهداف الثلاثة اليوم، إلا أن طهران وضعت بنى عسكرية جديدة غير خاضعة للدولة السورية من شأنها حماية هذه المصالح حال سقوط نظام الأسد. فقد قامت إيران بتأسيس قوة علوية يزيد عددها على 2000 من الرجال، وبتجنيد مقاتلين شيعة من المناطق العراقية القريبة ليشاركوا في الحرب الدائرة. وتتصدر حماية وضمن تدفق شحنات الأسلحة إلى «حزب الله» في لبنان عبر سوريا الأولويات بالنسبة إلى إيران، من أجل توفير عمق استراتيجي لحزب الله، وتحويله إلى أقوى وكيل لخوض حرب بالوكالة عن إيران في الشرق الأوسط، وحتى أصبح وسيطاً قوياً في السياسة اللبنانية

البحث عن مخرج سياسي للصراع في أفغانستان

تعاني أفغانستان منذ سنوات عديدة وضعاً أمنياً متردياً، وبرغم بناء جيش أفغاني يقترب قوامه -مع الشرطة وعناصر الأجهزة الأمنية الأخرى- من نصف مليون فرد، مزودين بأسلحة متطورة فضلاً عن تدريب حديث على أيدي القوات الأمريكية والأطلسية، فإنه لم يتمكن من بسط سيطرته على البلاد ولم ينجح في القضاء على حركة طالبان ولا الميليشيات الأخرى، فضلاً عن تنظيم داعش الذي يتنامى وجوده في بعض المناطق هناك.

تقارير تفيد بسيطرة التنظيم على عدد من المناطق النائية التي تجد القوات الحكومية صعوبة في استعادة السيطرة عليها.

لا شك في أن استمرار الصراع المسلح من دون نتيجة حاسمة، وعدم

وجود أفق لحل أممي، كافية للحكم بأن حل مثل هذا الصراع الذي يتداخل فيه العامل الديني بالقبلي بالعرقى بالمذهبي لا يمكن تحقيقه من دون حل سياسي. وقد انخرطت الحكومة الأفغانية وحركة طالبان خلال النصف الأول من هذا العام في محادثات سلام برعاية ووساطة باكستانية ودعم دولي، ولكنها لم تحقق تقدماً يذكر، كما أنها توقفت فعلياً بعد إعلان وفاة الملا عمر. ومع ذلك فما زالت الحكومة الباكستانية تبذل جهوداً لإعادة إحياء المحادثات، وخاصة أن كابول ترحب وتطالب بذلك. وترى «إسلام أباد» أن حل الأزمة وإنهاء الصراع في أفغانستان سيؤدي إلى إضعاف طالبان باكستان بشكل كبير وربما زوالها، كما أنه سيضعف من قدرة تنظيم داعش على التجنيد ويسهل القضاء عليه في مرحلة لاحقة. لذا تنشط الحكومة الباكستانية هذه الأيام وتكثف جهودها من أجل جلب الأطراف الأفغانية مجدداً إلى طاولة المفاوضات. وقد عقد رئيس أركان الجيش الباكستاني، رحيل شريف، محادثات الأحد الماضي في كابول مع الرئيس الأفغاني، أشرف غني، ورئيس حكومته عبدالله عبدالله واتفقوا على عقد «لقاء رباعي يضم إلى جانب البلدين الولايات المتحدة والصين مطلع العام الجديد لوضع خارطة طريق لاستئناف محادثات السلام بين «طالبان» وكابول، أملاً في إيجاد حل ينهي عقداً ونصف العقد من النزاع المسلح الذي لم ينتج عنه سوى القتل والدمار. فهل تنجح الجهود الباكستانية في مسعاها أم أن مصيرها سيكون كسابقاتها!



وبرغم كل هذه السنوات والخسائر الكبيرة التي منيت بها حركة طالبان فما زال النزاع المسلح مستمراً. لقد بنت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها العديد من الدول في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو) قرارها

بإنهاء عملياتها القتالية والانسحاب من أفغانستان مع إبقاء قوات محدودة للتدريب والمساندة للجيش الأفغاني، الذي تسلم الجيش وقوات الشرطة المسؤولية الأمنية في العديد من الولايات والمقاطعات والمدن، لكنه لم ينجح حتى الآن في القضاء على التمرد. صحيح أن «طالبان» تراجعت في الأشهر الأخيرة بسبب عمليات المكافحة ووفاة زعيمها التاريخي الملا محمد عمر، فإن ظهور تنظيم داعش مع استمرار الميليشيات المحلية خاصة في المناطق النائية التي ترتبط الكثير منها بسياسيين وقبليين متنفيين في الدولة، يمثل تهديداً متصاعداً للحكومة المركزية وكذا للقوات الأمريكية والأطلسية المتبقية.

ولعل هذا ما دفع بالرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى إعادة النظر في قراره سحب المزيد من القوات الأمريكية. والواضح أن القوات الحكومية ومهما يكن قوامها وعتادها لا يبدو أنها ستتمكن من استعادة الأمن، لأن النزاع يأخذ أبعاداً معقدة مع انتشار الميليشيات وتنامي خطر داعش. وليس أدل على ذلك مما حصل مؤخراً في إقليم نانجارهار على الحدود الشرقية لأفغانستان، حيث قتل ثمانية أشخاص من تنظيم داعش وميليشيا محلية منافسة في موجة أعمال العنف التي تسود الإقليم. فقد قام عناصر من التنظيم بذبح أربعة عناصر من ميليشيا تابعة لنائب رئيس البرلمان الأفغاني زاهر قادر، بينما قامت الميليشيا بالمقابل بقطع رؤوس أربعة من عناصر التنظيم ووضعها على الطريق العام. وهناك

كيف دمر دونالد ترامب الحزب الجمهوري في عام 2015

كتب إيوجين روبنسون مقالاً في صحيفة واشنطن بوست قال فيه إن عام 2015 سيدون في التاريخ باعتباره العام الذي دمر فيه دونالد ترامب الحزب الجمهوري، كاشفاً عن هوة كبيرة بين الحزب وقاعدته الشعبية حدثت بسبب ترام، ولا يمكن ردم هذه الهوة بالخطب الرنانة.



وقال الكاتب إن ترامب ليس بمفرده هو من دمر الحزب، بل ساعده مجموعة من المرشحين لانتخابات الرئاسة الذين ظهرت ضحالة تفكيرهم وافتقارهم إلى القدرات اللازمة لشغل منصب الرئاسة، فجيء بوش يفتقر إلى المهارات التي كان يتمتع بها أبوه وأخوه عند الوقوف أمام الجماهير. وروبيو أشبه بطالب مدرسة يظهر قدراته البلاغية في الصف ولكنه لا ينجز فروضه في البيت. وكريس كريستي بدأ بداية متأخرة، ربما لأنه كان عالماً في الزحام المروري على جسر جورج واشنطن. نتيجة لذلك لم يبقَ في نهاية السنة سوى ثلاثة مرشحين جمهوريين يحظون بقبول القاعدة الشعبية للحزب، وهم تيد كروز الذي يبدو أنه نسي كونه عضواً في مجلس الشيوخ وراح يشن حرباً على قيادة الحزب، وجراح الأعصاب بن كارسون الذي يبدو أنه ترك تخصصه ودخل في تخصص آخر، ودونالد ترامب الذي يتقدم الجميع.

وأشار الكاتب إلى أن هناك تغييراً في تركيبة سكان البلاد، فأعداد المتحدرين من أصول لاتينية تزداد زيادة سريعة، وهناك رئيس أمريكي إفريقي الأصل في البيت الأبيض، كما أن العولمة قضت على الطبقة الوسطى، والبلاد تتعرض لتهديدات إرهابية، ولم يعد بإمكان الولايات المتحدة فرض إرادتها في عالم تتعدد فيه الأقطاب.

وعلق الكاتب قائلاً إن ترامب أظهر تمتعه بالجرأة لكشف الخطاب الكاذب للحزب الذي ظل يلعب على وتر مخاوف ناخبيه ووضح أن الحزب يقول شيئاً ويفعل شيئاً آخر. فقد قال ترامب إنه إذا كان هناك بالفعل عشرة مليون شخص يعيشون في البلاد من دون وثائق هم فعلاً مهاجرون غير شرعيين كما يزعم الحزب فيجب إعادتهم إلى بلادهم. هذا الموقف أجبر المرشحين الآخرين على إعطاء تفسيرات لموقفهم الذي يماثل من الناحية الفعلية موقف الرئيس باراك أوباما بشأن السماح ببقاء من لا يحملون وثائق صحيحة في البلاد في الوقت الذي يتهمون

فيه الرئيس بالتساهل في ما يتعلق بالهجرة. وبالمثل، كان الكثير من قادة الجمهوريين يتجنبون استفزاز من ينكرون شرعية الرئيس أوباما على أساس أنه لم يولد في الولايات المتحدة الأمريكية، وترامب ما زال يرفض قبول حقيقة أن أوباما ولد في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن الحزب عمل منذ فترة طويلة على استغلال المخاوف من الإرهاب والقول إن الرئيس لا يستخدم مصطلح «الإرهاب الإسلامي الراديكالي»، لكن عندما دعا ترامب إلى حظر دخول المسلمين إلى البلاد بعد هجوم سان برناردينو، سارع المرشحون الآخرون إلى تذكير الناخبين بأن الرئيس جورج دبليو بوش أوضح بجلاء أن حربه على الإرهاب لم تكن حرباً على الإسلام.

وختم الكاتب مقاله قائلاً، إن ترامب عبّر عن مشاعر القلق والغضب عن الناخبين التي ظل الحزب الجمهوري سنوات طويلة يشجعها ويستغلها، وهذا ما أكسبه تأييد نسبة كبيرة من القواعد الشعبية للحزب. والآن، إذا فاز ترامب بترشيح الحزب الجمهوري، فهذا يعني أن الأمور خرجت عن سيطرة قيادة الحزب. أما إذا وجدت قيادة الحزب طريقة لهزيمة ترامب، فهذا يعني أن الحزب سيخسر ولاء نسبة كبيرة من قاعدته الشعبية. في كلتا الحالتين لن يكون الحزب الجمهوري في المستقبل الحزب نفسه الذي كنا نعرفه في الماضي.

أسعار النفط تهبط ما يقرب من 37 دولاراً للبرميل مع نظرة مستقبلية ضعيفة

أن تعزز برودة الطقس وانخفاض درجات الحرارة الطلب على النفط لأغراض التدفئة. وبذلك تكون أسعار الخام هبطت بنحو ثلثي قيمتها منذ منتصف 2014 حيث أدت زيادة الإنتاج إلى فائض عالمي يتراوح بين نصف مليون ومليون برميل يومياً. وظلت السوق أمس تحت ضغوط بفعل تباطؤ الطلب والإمدادات الكبيرة كما تأثرت الأسعار بتوقعات بقصر فترة موجة برودة الطقس في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.



تراجع سعر تداول خام غرب تكساس الوسيط في العقود الآجلة 37.22 دولار للبرميل أمس منخفضاً 65 سنتاً أو ما يعادل 1.72% عن سعر آخر تسوية في الجلسة السابقة. وهبط سعر خام برنت 33 سنتاً إلى 37.46 دولار للبرميل. وهبطت أسعار خامي القياس العالميين في وقت سابق من الجلسة إلى 37.11 دولار و37.22 دولار للبرميل على التوالي. وارتفع الخامان الأمريكي وبرنت نحو 3% في الجلسة السابقة على أمل

الذهب يرتفع وسط تعاملات هزيلة وفي طريقه إلى أن ينهي العام منخفضاً

الحذر إزاء تقلبات السوق وشح السيولة». وبذلك يكون الذهب فقد نحو 10% من قيمته هذا العام وهو ما يرجع في الأساس إلى المخاوف من أن يضر رفع أسعار الفائدة الأمريكية بالطلب على المعدن غير المدر للفائدة. وكان قد ارتفع الذهب قليلاً خلال جلسة أمس الأربعاء لكن صعود الدولار وضعف النفط حدًا من مكاسب المعدن الأصفر الذي يمضي في طريقه نحو إنهاء العام منخفضاً للسنة الثالثة على التوالي.



ارتفعت أسعار الذهب في المعاملات الفورية أمس نحو 0.2% إلى 1070.40 دولار للأوقية (الأونصة) بعد أن أغلق مستقرًا في الجلسة السابقة. وكانت التعاملات ضعيفة في آخر أسبوع تداول هذا العام. وترتبط أسعار الذهب إيجابياً بالنفط إذ عادة ما يعتبر المعدن أداة احتياطية من التضخم الذي يقوده الخام بينما تجعل قوة الدولار الذهب المقوم بالعملة الأمريكية أكثر كلفة لحائزي العملات الأخرى. وقال أليكس ثورندايك من إم.كيه.إس جروب «لا نزال نتوخى

مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالطن سنوياً 2012



- الدول العربية 4.6
- شرق آسيا والمحيط الهادئ 4.9
- أوروبا وآسيا الوسطى 5.4
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 2.9
- جنوب آسيا 1.7
- جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى 0.9

المصدر: البرنامج الإجمالي للأمم المتحدة

مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل»



بها، ومحاولة الوقوف على إمكانية تحقيق أي من هذه المشروعات، وآثارها على الدول العربية ومستقبلها، وموقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من هذه المشروعات.

وتطمح الدراسة إلى المساهمة في فتح آفاق جديدة للنقاش العلمي الهادئ والمسؤول حول أهمية انضمام الدول العربية إلى أي من هذه المشروعات المقترحة أو مشاركتها فيها، والتوصل إلى نوع من الحكم الموضوعي على آثار كل منها، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مراجع دولية صادرة عن كل من البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) والدراسات والتقارير الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية. أدت التغيرات التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة

بعد أن حسمت التغيرات التي شهدتها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين إمكانية نشوب حرب كونية مدمرة على المدى المنظور، وأصبحت أدوات الصراع الاقتصادية وتقنية بالدرجة الأولى، حيث إن امتلاك الطاقة ومصادرها ورؤوس الأموال والتقنية لم تعد تشكل القوة بمفردها، بل لا بد من حمايتها وإدارتها وتسويقها بكفاءة، مما يستوجب تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية ومنظمات واتفاقيات دولية، فقد بات من المستحيل على دولة ما أن تبقى معزولة عن دول العالم، وألزم ذلك جميع دول العالم الثالث بمحاولة الانضمام أو المشاركة في تكتلات أو منظمات أو اتفاقيات إقليمية أو دولية.

ونظراً إلى أن العالم العربي يمتلك معظم مقومات القوة وعناصرها، لولا التخلف الصناعي والتقني، الذي أدى إلى تصنيف الدول العربية كدول نامية، وجعلها محط أنظار الآخرين ومطامعهم، فإن الدول القوية، برغم بعض الخلافات فيما بينها، تعمل على تقسيم العالم ورسم خريطته المستقبلية وفق مواصفاتها ومصالحها الخاصة، وتتفق على أن وضع الدول العربية الحالي يؤهلها لطرح مشروعات تسهم في تحديد مستقبلها، وتعطل في الوقت ذاته إمكانية تحقيق وحدة عربية أو إسلامية، أو حتى إجراء تنسيق مثمر بين الدول الفقيرة بشكل عام.

لذلك فقد تم منذ سنوات طرح مشروعات عدة، منها ما هو إقليمي مثل مشروع النظام الشرق أوسطي، ومنها ما يربط دول حوض البحر الأبيض المتوسط العربية بأوروبا، عبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، إضافة إلى مشروعات دولية تضم دول المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية. ومن أجل ذلك، فقد تم إجراء الاتصالات وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات العلمية، التي كان من أبرزها مؤتمرات القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بغية التوصل إلى أفضل السبل لتحقيق ما يمكن تحقيقه من هذه المشروعات، وبغرض التعريف

قد ساهمت في إيجاد اقتصاد إقليمي قادر بمجموعه على أن يتحمل المفاجآت أو المصادفات، وذلك من خلال إنشاء مشروعات استثمارية مشتركة والاستفادة من الموارد البشرية المتوفرة في بعض الدول والتغلب على مشكلات المياه فيها، مع التوجه بشكل أكبر نحو تنويع الاقتصاد والتوجه نحو الصناعة. كما ترى الدراسة أن الدول العربية قد تعاني من جراء انضمامها أو مشاركتها في المشروعات الخارجية، بشكل يفوق ما ستجنيه من فوائد إذا لم تعتمد إلى التنسيق العربي عند مشاركتها.

تنتهي الدراسة إلى عدم إمكانية إقامة شراكة فعلية بين الدول العربية والأوروبية بسهولة، فالأمر تكتنفه الكثير من المشكلات والمعوقات، ولن يتم تحقيق تقدم في هذا الاتجاه من دون التغلب على هذه المشكلات والمعوقات، والفرصة كبيرة للتعاون بين الدول العربية وبعضها بعضاً في مختلف المجالات الاقتصادية، والانطلاق معاً لإحداث تنمية وتطور في المشروعات والمجالات الإنمائية بما يضمن حقوق الجميع. وترى الدراسة أن البديل الأفضل المتاح أمام الدول العربية هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، على أسس مدروسة ومخططة، وأن هذه الوحدة لا تشكل عائقاً أمام أي دولة عربية للانضمام أو المشاركة في مشروع لا يهدد أمن أي طرف عربي ومستقبله، مع الأخذ في الاعتبار أن العبرة ليست بالكتل والمنظمات، بل الأهم من ذلك هو ما سيتم تحقيقه من فوائد ومكاسب بأقل التكاليف والأثمان، التي لا تمس سيادتهم ولا تكبل مستقبلهم وترهقهم.

جدير بالذكر أن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر الباحث، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر. واهتمامنا، في «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، بنشرها يعود بالدرجة الأولى إلى إفساح المجال للقارئ العربي للتعرف على وجهات نظر مختلفة، تتناول بالبحث والدراسة أهم القضايا والتطورات العالمية، في هذه المرحلة الدولية المتغيرة وذات السمات الخاصة.

إلى جعل أدوات الصراع العالمي اقتصادية وتقنية في المقام الأول، وأصبح امتلاك الطاقة ومصادرها ورؤوس الأموال والتقنية غير كافٍ، بل لا بد من وسائل لحمايتها وإدارتها وتسويقها بكفاءة، ولا يتم ذلك بصورة منفردة، بل يتعين إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية ومنظمات واتفاقيات دولية تصل بها إلى نتائجها، لذا أصبح من المهم المشاركة في مثل هذه التكتلات والمنظمات والاتفاقيات.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام، هي: أولاً، مشروع النظام الشرق أوسطي. ثانياً، مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية. ثالثاً، مجلس التعاون لدول الخليج العربية. رابعاً، الوحدة الاقتصادية العربية. خامساً، مؤشرات اقتصادية للدول المعنية بالمشروعات الإقليمية في المنطقة، حيث تم استعراض هذه المشروعات من حيث الفكرة والتطور وإمكانية التطبيق، ودراسة الآثار المتوقعة لكل منها على الوضع في العالم العربي، في ضوء المعلومات والبيانات المنشورة حول الواقع الاقتصادي العربي والدول المقترح التعاون معها، لمحاولة الخروج باستنتاجات موضوعية حول البديل الأفضل للدول والشعوب العربية، حاضراً ومستقبلاً.

انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج والاستنتاجات المهمة، من بينها: أن مشروع الشرق الأوسط لن يكتب له النجاح، من دون التوصل إلى سلام عادل وشامل، ومن دون التوصل إلى حل قضايا المنطقة كافة، وإن كانت فكرة النظام الشرق أوسطي تحمل في شكلها النظري منافع محتملة لدول المنطقة وشعوبها، فإن أهم ما يعيها هو أن إسرائيل ستكون في الواقع الدولة الأكثر استفادة من المشروع، وقد يضر المشروع بمصالح الدول العربية في مجموعها. كما أكدت الدراسة أن الملاحظات والمآخذ على مشروع النظام الشرق أوسطي لدى الدول العربية متماثلة تقريباً مع بعضها بعضاً، وأن الأمر يحتاج فقط إلى تبني توجّه وموقف عربي موحد تجاه هذا المشروع. كما تقول الدراسة إنه كلما زادت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ارتباطها اقتصادياً بالدول العربية الأخرى، تكون